

## التمويل متوسط وطويل الأجل

في بعض الحالات يكون التمويل العاجل لعمليات التجارة الخارجية صعب التحقيق، مما يحتم اللجوء إلى أساليب تمويل متوسطة وطويلة الأجل مناسبة لهذه الصفقات، وهناك العديد من التقنيات التي تستعمل في هذا المجال والهدف منها هو توفير وسائل التمويل الضرورية التي تسمح بتسهيل وتطور التجارة الخارجية، وسوف نحاول التعرف في هذا المبحث على أهم التقنيات المستعملة في التمويل متوسط وطويل الأجل .

### قرض المورد *crédit fournisseur*

إن هذا القرض برز بشكل جلي في ظروف المنافسة الدولية بين المتعاملين الإقتصاديين ،الذين يريدون كسب أسواق جديدة أو الحفاظ على أسواقهم وذلك بلجوئهم إلى تقديم خدمات معينة ممثلة في تسهيلات عملية تسديد قيمة الصفقة التجارية، من اجل ربح أكبر عدد من المتعاملين ( الأسواق).

#### 1- تعريفه

قرض المورد هو قيام البنك بمنح قرض للمصدر لتمويل صادراته، ولكن هذا القرض هو ناشئ بالأساس عن مهلة لتسديد القرض يمنحها المصدر لفائدة المستورد، وبمعنى آخر عندما يمنح المصدر لصالح زبونه الأجنبي مهلة للتسديد، يلج أ إلى البنك للتفاوض حول إمكانية قيام هذا الأخير بمنحه قرضا لتمويل هذه الصادرات، ولذلك فإن قرض المورد يعتبر شراء للديون من طرف البنك على المدى المتوسط. وفيما يلي سنعرض مجموعة من التعريفات لقرض المورد وهي :

**التعريف الأول :** يعتبر قرض المورد من أهم التقنيات المستعملة في تمويل التجارة الدولية ويطبق خصوصا في تمويل المعدات والتجهيزات وكذلك الخدمات المتعلقة بتسليمها وتركيبها، ويمكن استعماله كذلك في تمويل عمليات تصدير المواد الاستهلاكية والمواد الأولية .

**التعريف الثاني:** هو نوع من أنواع القروض التي يمنحها البنك للمصدر، إما في شكل قروض مسبقة تسمح له بتجميع أو تركيب المعدات الموجهة للتصدير، وإما من أجل الحصول على سيولة في انتظار تحصيل للديون المتعلقة بالمشتري الأجنبي بعد التسليم الكلي أو الجزئي للمعدات المصدرة .وما يجب الإشارة إليه هو أن صيغة "قرض المورد" متعلقة بالقرض أو بعبارة أصح بأجل التسديد التي منحها المورد لزبونه الأجنبي تحت شروط معينة .

**التعريف الثالث:** ظهر هذا القرض جليا في ظروف المنافسة الدولية بين المتعاملين الإقتصاديين الذين يريدون كسب أسواق جديدة و الحفاظ على أسواقهم السابقة بتقديم خدمات معينة متمثلة في تسهيلات لسداد قيمة الصفقة التجارية من أجل تحقيق ربحية أكبر و كسب عدد أكبر من المتعاملين، وهنا يمكن القول أنه ليس قرضا مباشرا كما هو الشأن بالنسبة للقروض الأخرى، فهو قرض ينبثق عن عملية تأجيل السداد لقيمة الصفقة التجارية بالاتفاق مع المورد أساسا، ويبرز الأمر بشكل واضح بالنسبة للبنك

باستخدام تظهير الورقة التجارية للبنك، إذ يتم خصمها حسب الشروط المعمول بها في البنك ومن ثمة يعتبر وكأنه قدم قرضا خاصا بالصادرات.

## 2- خصائصه:

يتميز قرض المورد بمجموعة من الخصائص أهمها:  
**قيمة القرض :** تمثل قيمة قرض المورد من 80 % إلى 85 % من إجمالي الصفقة كما يمكن أن تصل إلى 100 % في بعض الحالات.

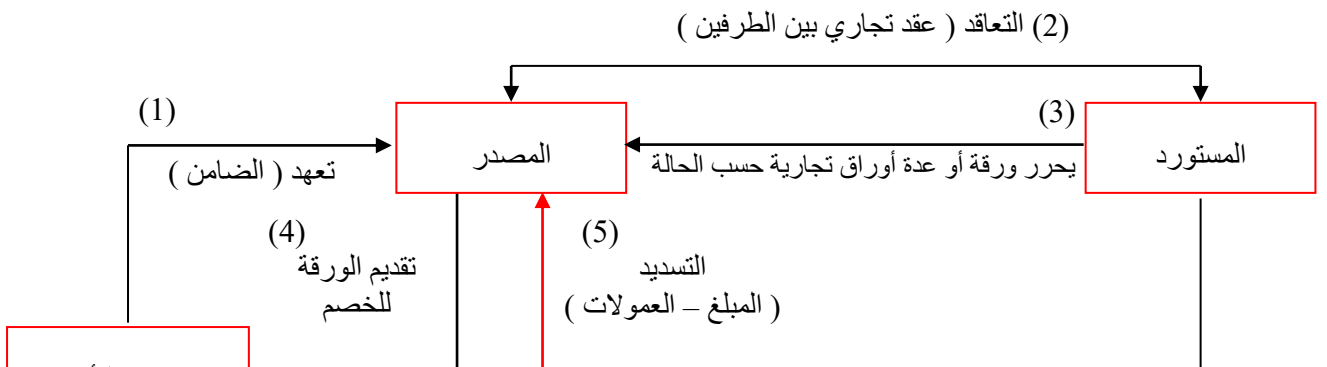
**مدة القرض:** للتمكن من الاستفادة من قرض المورد، تشترط البنوك أن تفوق مدة القرض سنتين، وبعض البنوك تشترط ثمانيته عشرة (18) شهرا فأكثر، فإن كانت مدة القرض تقل عن 7 سنوات فالأمر يتعلق بقرض متوسط الأجل وإذا كانت المدة تفوق 7 سنوات فالقرض يعتبر طويل الأجل.

**تكلفة القرض :** تجري عمليات حساب تكلفة القرض ابتداء من تاريخ إمضاء العقد لمدة زمنية محددة وبالعملة المتفق عليها، ويتعلق الأمر بتطبيق سعر الفائدة التجاري المرجعي كما يتميز قرض المورد بوجود عقدين، عقد تجاري وعقد مالي . ويمنح قرض المورد إلى المصدر الذي منح مدة تسديد للمستورد.

**سعر الفائدة المرجعي التجاري :** سعر الفائدة المرجعي التجاري هو الحد الأدنى لسعر الفائدة على قروض التصدير التي تستفيد من الدعم المالي من الدولة في إطار الاتفاق . وهذه المعدلات تعتمد على حركة السوق، والتي تعدل في اليوم الخامس عشر (15) من كل شهر، وذلك لتحقيق استقرار في سعر الفائدة، أي الاستقرار في سعر الفائدة المستهدف في حالة التمويل بالعملات الأجنبية، يتدخل البنك لضمان سعر فائدة ثابت ، وذلك لكامل مدة تمويل القرض الممنوح إلى المستورد الأجنبي لتمويل قروض التصدير . هذا الاتفاق هو " اتفاق الشرف" بين ممثلي أغلب بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ( OCDE ) وهو يحدد كيفية وشروط قروض التصدير الأكثر ملائمة والتي تدعمها معظم هذه البلدان.

## 3- سير العملية :

يمكن توضيح سير عملية قرض المورد بواسطة الشكل التالي :



#### 4- أنواع قرض المورد: يوجد نوعان من قرض المورد هما:

**قرض المورد الحر :** عن طريق هذا النوع من القروض يمكن للمصدرين بكل حرية منح آجال للتسديد لصالح المشترين الأجانب بدون ضمان مؤسسة تأمين وبدون ترخيص مسبق من السلطات العمومية المعنية، لكن يجب تحديد هذه الآجال في العقد التجاري، أي أن جميع ما يتعلق بالقرض يرفق بالعقد وإمكانية خصم الحقوق لدى البنك التجاري وسعر البيع يجب أن يتضمن تكلفة القرض للمصدر ، ولكن العملية تتم وفق شروط السوق المالية دون تدخل الدولة، وفي هذه الحالة يأخذ البنك بعين الاعتبار الخطر المتعلق بالعملية لعدم وجود تأمين متعلق بالجانب المالي، وله أن يرفض تمويل العملية أو أن يقبل الخصم كلياً أو جزئياً، إذا من المهم جداً طلب مشورة البنك قبل الإقبال على مناقشة شروط القرض حول أسس ومجال تدخل البنك في مثل هذا النوع من العقود. يقوم البنك بخصم الحقوق بصفة عامة بتطبيق معدل ثابت خلال مدة القرض ويحدد هذا المعدل إما في تاريخ عملية الخصم أو عند إمضاء العقد بين البنك والمصدر وهذا حسب العملية المستعملة بإضافة هامش معين بين 1% و2% إلى المعدل المرجعي، تستعمل هذه الصيغة من العقود عند التعامل مع أطراف قادرة على الوفاء بديونها. **قرض المورد المدار :** القروض المدارة هي قروض تقوم على أساس تدخل السلطات العمومية، وذلك لتنظيم عملية سير القرض من خلال تحديد سعر الفائدة، وعملية إدارة القرض لا تكون على المستوى الوطني فقط وإنما تتعدى ذلك إلى المستوى الدولي، وفي هذا الإطار تم إبرام اتفاق دولي بين مجموعة الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ( OCDE ) والمسمى الاتفاق على مبادئ توجيهية لائتمانات التصديرية ، والذي ينص على تحديد الحد الأدنى لأسعار الفائدة المتعلقة بالقروض المتوسطة و طويلة الأجل.

#### 5- مزايا وعيوب قرض المورد

- ✓ يتم قرض المورد بإصدار وثيقة واحدة وبذلك يكسب الوقت.
- ✓ يتمتع المورد بحرية التصرف بما أنه الشخص الوحيد الذي يفاوض المستورد.
- ✓ يتحمل المستورد تكاليف التأمين و التحويل.
- ✓ يواجه المورد مخاطر أهمها مخاطر عدم التسديد من طرف المستورد.
- ✓ لا يمكن للمستورد فصل شروط التمويل عن شروط العقد التجاري، حيث أن الكثير من المستوردين يعطون أهمية أكبر لشروط التمويل مقارنة بعناصر العملية الأخرى.

## قرض المشتري **Crédit acheteur**

إن هذه التقنية أكثر سهولة من الناحية العملية مقارنة بقرض المورد ، فهو قرض يمنح مباشرة من طرف مؤسسة مصرفية توجد ببلد المصدر للمشتري الأجنبي بهدف تشجيع الصادرات .

### 1- تعريفه

هناك مجموعة من التعريفات لقرض المشتري وسنتطرق لبعضها على النحو التالي:  
**التعريف الأول لقرض المشتري:** قرض المشتري هو عبارة عن آلية يقوم بموجبها بنك معين أو مجموعة من بنوك بلد المصدر بإعطاء قرض للمستورد، بحيث يستعمله هذا الأخير لتسديد مبلغ الصفقة نقدا للمصدر، ويمنح قرض المشتري لمدة تتجاوز ثمانية عشر شهرا، ويلعب المصدر دور الوسيط في المفاوضات ما بين المستورد والبنوك المعنية بغرض إتمام عملية القرض هذه، ومن الملاحظ أن كلا الطرفين يستفيدان من هذا النوع من القروض، حيث يستفيد المستورد من تسهيلات مالية طويلة نسبيا مع استلامه الآني للبضائع، كما يستفيد المصدر من تدخل هذه البنوك وذلك بحصوله على التسديد الفوري من طرف المستورد لمبلغ الصفقة .

ويتيح قرض المشتري في الواقع المجال لإبرام عقدين، ويتعلق العقد الأول بالعملية التجارية ما بين المصدر والمستورد، تبين فيه نوعية السلع ومبلغها وشروط تنفيذ الصفقة. بينما يتعلق العقد الثاني بالعملية المالية الناجمة عن ذلك والتي تتم بين المستورد والبنك المانح للقرض، ويبين هذا العقد شروط إتمام القرض وانجازه مثل فترة القرض وطريقة استرداده ومعدلات الفائدة المطبقة، ويلاحظ أن العقد المالي الذي يفسح المجال لمنح قرض للمستورد إنما يرتبط عضويا بوجود العملية التجارية ما بين المصدر والمستورد. وغني عن البيان القول أن انتفاء هذه العملية التجارية يلغي بالضرورة وجود العملية المالية المتمثلة في قرض المشتري.

**التعريف الثاني لقرض المشتري:** هو قرض يمنح من طرف بنك والذي يتعهد للمشتري الأجنبي أو بنكه بتوفير المبالغ الضرورية التي يتوجب دفعها للمرور تحت شروط معينة وفي الوقت المناسب، وهذا وفق ما اتفق عليه في العقد التجاري.

**التعريف الثالث لقرض المشتري:** يعد قرض المشتري كل قرض يحصل عليه المستورد من بنك المصدر أو أي بنك آخر مقيم في بلد المصدر وهو قرض متوسط الأجل يتم بعد التأكد من ضمان بنك المستورد لسداد قيمة القرض و بعد حصوله على ضمان القرض من المخاطر التي قد يتعرض لها، فالمصدر ليس له أي علاقة بالمستورد سوى تقديم وثائق تثبت إرسال البضاعة المصدرة، ليحصل مباشرة على قيمتها و ذلك حسب طريقة الدفع المتفق عليها في عقد القرض.

قرض المشتري يتكون من عقدين، عقد تجاري منفصل تماما عن العقد المالي، وهذا ما يسهل عملية الفصل بين قيمة القرض و قيمة البضاعة، وغالبا تكون قيمة القرض 85 % من قيمة العقد التجاري، تتخذ الدولة هذا النوع من القروض كإجراء من بين الإجراءات التي تعتمد عليها من أجل ترقية صادراتها . من تعريف هذا النوع من

القروض نستنتج أنه بخلاف قرض المورد فإن المشتري (المستورد) هو الذي يتحمل أعباء القرض وليس المصدر.

ويختلف قرض المورد عن قرض المشتري في وجهين على الأقل، فإذا كان قرض المشتري يمنح للمستورد بوساطة من المصدر، فإن قرض المورد يمنح للمصدر بعدما يمنح هذا الأخير مهلة للمستورد. أما الوجه الثاني للاختلاف وهو المهم فيتمثل في أن قرض المشتري كما سبق كما سبق ذكره يتطلب إبرام عقدين، في حين أن قرض المورد يتطلب إبرام عقد واحد يتضمن بالإضافة إلى الجانب التجاري للصفقة شروط وطرق تمويلها، وهذا ما يعني أنه يتضمن الجانب المالي أيضا.

## 2- خصائصه

يتم هذا النوع من القروض بإمضاء عقدين مستقلين :

### أ- العقد التجاري

يبين فيه نوعية السلع ومبالغها وشروط تنفيذ الصفقة ، فهو يحدد شروط البائع وإجراءات الدفع الفوري للبائع من طرف المشتري .

### ب- عقد القرض

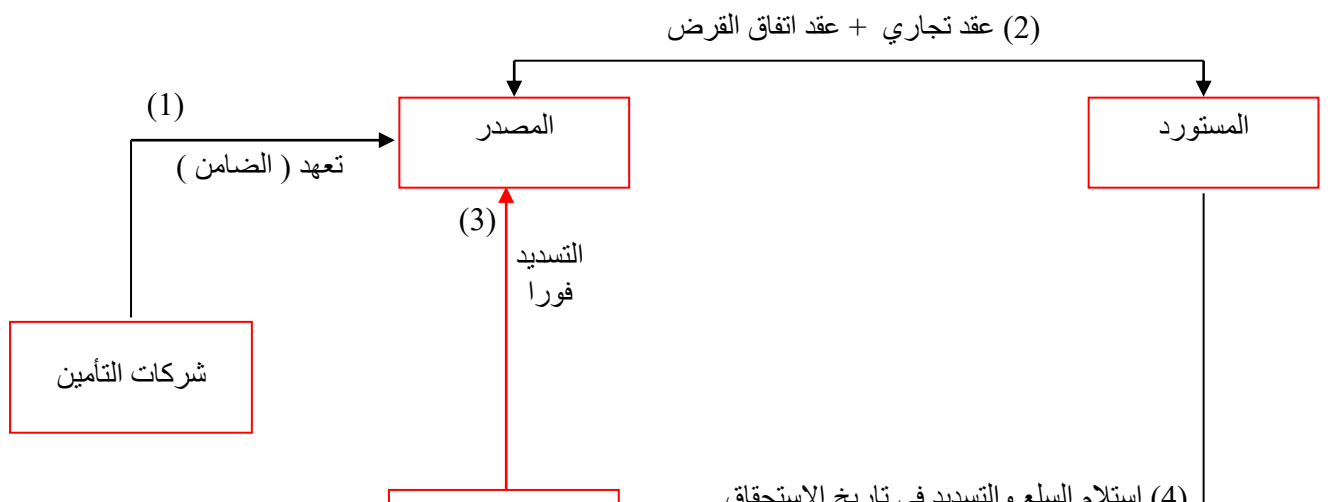
يبين فيه شروط إتمام القرض وإنجازه مثل فترة القرض وطريقة استرداده ومعدلات الفائدة المطبقة ، فهو يسمح للبنوك بوضع - في الوقت اللازم وتحت بعض الشروط - المبالغ الضرورية - حسب التزامات المشتري بالدفع - تحت تصرف هذا الأخير .

يمكن للتدفقات المالية أن تكون بالتدرج وتتوزع حسب ما حققه المصدر من التزاماته في العقد، أي أن كل إرسال جزئي يقابله دفع لجزء من المبلغ الإجمالي. ويتم ضمان هذا النوع من القروض ، كذلك من طرف الهيئات المتخصصة السابقة.

يمنح قرض المشتري عادة لتمويل الصفقات الهامة من حيث المبلغ خاصة ، والسبب في ذلك أن تمويل صفقات بمثل هذه الأهمية بالإعتماد على الأموال الخاصة للمستورد قد تعترضها بعض العوائق ، فليس ممكنا على الدوام أن يكون المستورد قادرا على تخصيص مثل هذه المبالغ ، كما أن المصدر بدوره لا يمكنه أن ينتظر كل هذه المدة الطويلة خاصة إذا تعلق الأمر بأموال هامة ، وعلى هذا الأساس فقرض المشتري يعطي دعما للمصدر والمستورد على حد سواء.

## 3- سير العملية

يمكن توضيح سير عملية قرض المشتري بواسطة الشكل التالي:



#### 4 - خطوط القرض ( البروتوكولات )

تعتبر البروتوكولات ( خطوط القرض ) الحكومية و البنكية شكلا مهما لقرض المشتري ، والتي توجه لتمويل صادرات التجهيزات التي تخص المشاريع الضخمة مثل السدود والسكك الحديدية.

##### أ. البروتوكولات الحكومية (خطوط القرض الحكومية):

تمنح حكومة البلد المقرض لبلد أجنبي قروضا لتسهيل شراء المنتجات والمعدات، هذه القروض تكلفتها منخفضة .

##### ب. البروتوكولات البنكية ( خطوط القرض متعددة الأطراف )

عندما يمضي بروتوكول حكومي يتفق بنك أو عدة بنوك على بروتوكول ما بين البنوك ، يتم فيه تحديد إجراءات التمويل اللازمة للاستعمال ، فترة القرض ، طريقة التمويل المتفق عليه ، شروط الدفع ، استحقاقات الدفع ، تكلفة القرض والضمانات والكفالات المطلوبة ، إلى جانب هذه البروتوكولات المنعقدة، يمكن أن تتم عدة اتفاقيات بنكية ممضاة بصفة مستقلة عن البروتوكولات الحكومية السابقة.

وفي هذا الإطار لقد سمح للمتعامل الجزائري أن يمول وارداته بإدراجها ضمن خط قرض متعدد الأطراف ، أو خط قرض حكومي وذلك حسب المادة رقم 07 من التعليمات رقم 20/94 الصادرة عن بنك الجزائر والمحددة لشروط عمليات الاستيراد .

##### 5- مزايا وعيوب قرض المشتري:

- ✓ مدة التفاوض لموافقة العقدين طويلة مقارنة بقرض المورد.
- ✓ يتحصل المورد على المبلغ نقدا وفقا للشروط المتفق عليها في العقد ، وبذلك فهو معفى من خاطر القرض لأن خطر عدم الدفع يتحمله البنك المقرض .
- ✓ خطر عدم قبول المشتري للسلعة يتحمله البائع.

#### أساليب أخرى للتمويل متوسط وطويل الأجل

بالإضافة إلى تقنيات التمويل سابقة الذكر ، هناك أساليب أخرى للتمويل متوسط وطويل الأجل منها:

##### 1- التمويل الجزافي **le financement forfaitaire**

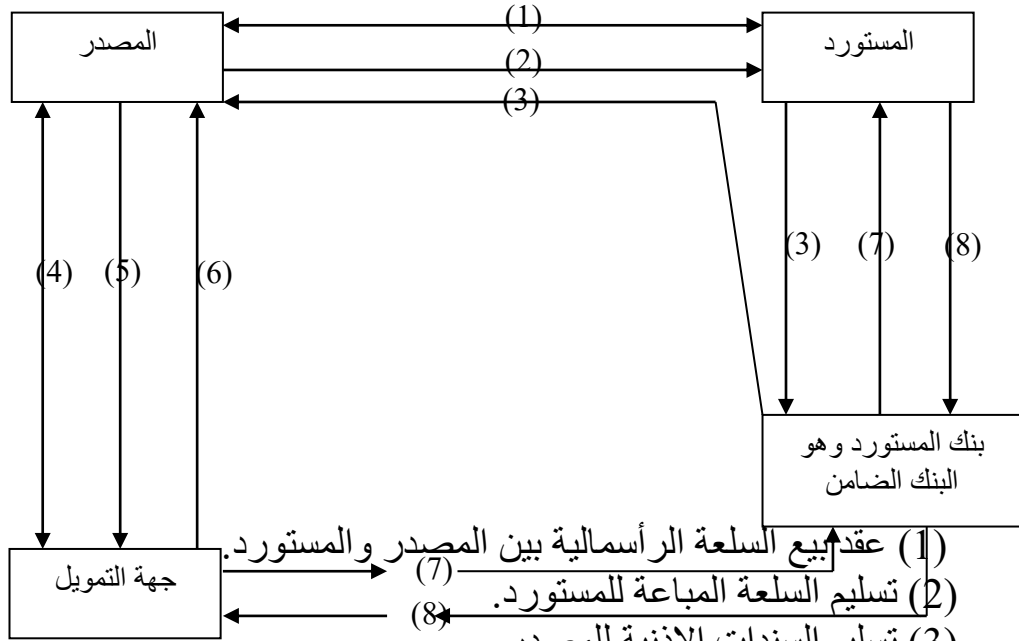
تعتبر هذه التقنية أداة من أدوات تمويل التجارة الخارجية ، وتتضمن بيع سندات أو كمبيالات من أجل الحصول على تمويل نقدي فوري ، وتنشأ هذه الإلتزامات المالية نتيجة قيام أحد المصدرين ببيع سلع إلى مستورد في بلد آخر ، ورغبة من المصدر في الحصول على تمويل مقابل سندات الدين التي في حوزته ، فإنه يقوم ببيعها إلى أحد البنوك أو مؤسسات التمويل المتخصصة دون حق الرجوع من البائع ، ويتم هذا البيع بأن يسلم المصدر السندات أو الكمبيالات المباعة والتي تستحق عادة خلال فترة زمنية تمتد إلى (05) سنوات من تاريخ الصفقة إلى مشتري الدين مقابل

الحصول على قيمتها فوراً (1) .من خلال هذا التعريف نلاحظ أن التمويل الجزافي يظهر خاصيتين أساسيتين :

الأولى : وتتمثل في أن هذه القروض تمنح لتمويل عمليات الصادرات ولكن لفترات متوسطة.

الثانية : أن مشتري هذا النوع من الديون يفقد كل حق في متابعة المصدر أو الأشخاص الذين قاموا بالتوقيع على هذه الورقة ( أي ممتلكو هذا الدين ) وهذا مهما كان السبب.

ويمكن تعريف التمويل الجزافي على أنه العملية التي بموجبها يتم خصم أوراق تجارية بدون طعن، وعملية التمويل الجزافي حسب هذا التعريف هي إذا آلية تتضمن إمكانية تعبئة الديون الناشئة عن الصادرات لفترات متوسطة. وبعبارة أخرى يمكن القول إن التمويل الجزافي هو شراء ديون ناشئة عن صادرات السلع والخدمات . والشكل الموالي يوضح سير العملية.



- (1) عقد بيع السلعة الرأسمالية بين المصدر والمستورد.
- (2) تسليم السلعة المباعة للمستورد.
- (3) تسليم السندات الإذنية للمصدر.
- (4) عقد التمويل الجزافي بين المصدر وجهة التمويل.
- (5) تسليم السندات الإذنية لجهة التمويل.
- (6) سداد قيمة للمصدر ناقص نسبة الخصم.
- (7) تقديم السندات الإذنية لبنك المستورد لتحصيلها عند الإستحقاق.
- (8) سداد قيمة السندات في تواريخ الإستحقاق .

إن التمويل الجزافي يتيح للمصدر التمتع بعدد كبير من المزايا يمكن أن نذكر أهمها فيما يلي:

- ✓ إن المبيعات الأجلة التي قام بها المصدر يستطيع أن يحصل على قيمتها نقدا.
- ✓ إن الحصول على هذه القيمة نقدا يسمح للمصدر بتغذية خزينته وتحسين وضعيته المالية.

- ✓ تسمح للمصدر أيضا بإعادة هيكلة ميزانيته وذلك بتقليص رصيد الزبائن مقابل زيادة رصيد السيولة الجاهزة .
- ✓ التخلص من التسيير "الشائك" لملف الزبائن، حيث يتعهد بهذا التسيير البنك الذي قام بشراء الدين.
- ✓ تجنب التعرض للأخطار المحتملة التجارية والمالية ، والمرتبطة بطبيعة العمليات التجارية .
- ✓ تجنب احتمالات التعرض إلى أخطار الصرف الناجمة عن تغيرات أسعار الصرف بين تاريخ تنفيذ الصفقة التجارية وتاريخ التسوية المالية.

## 2- قرض الإيجار الدولي Le leasing international

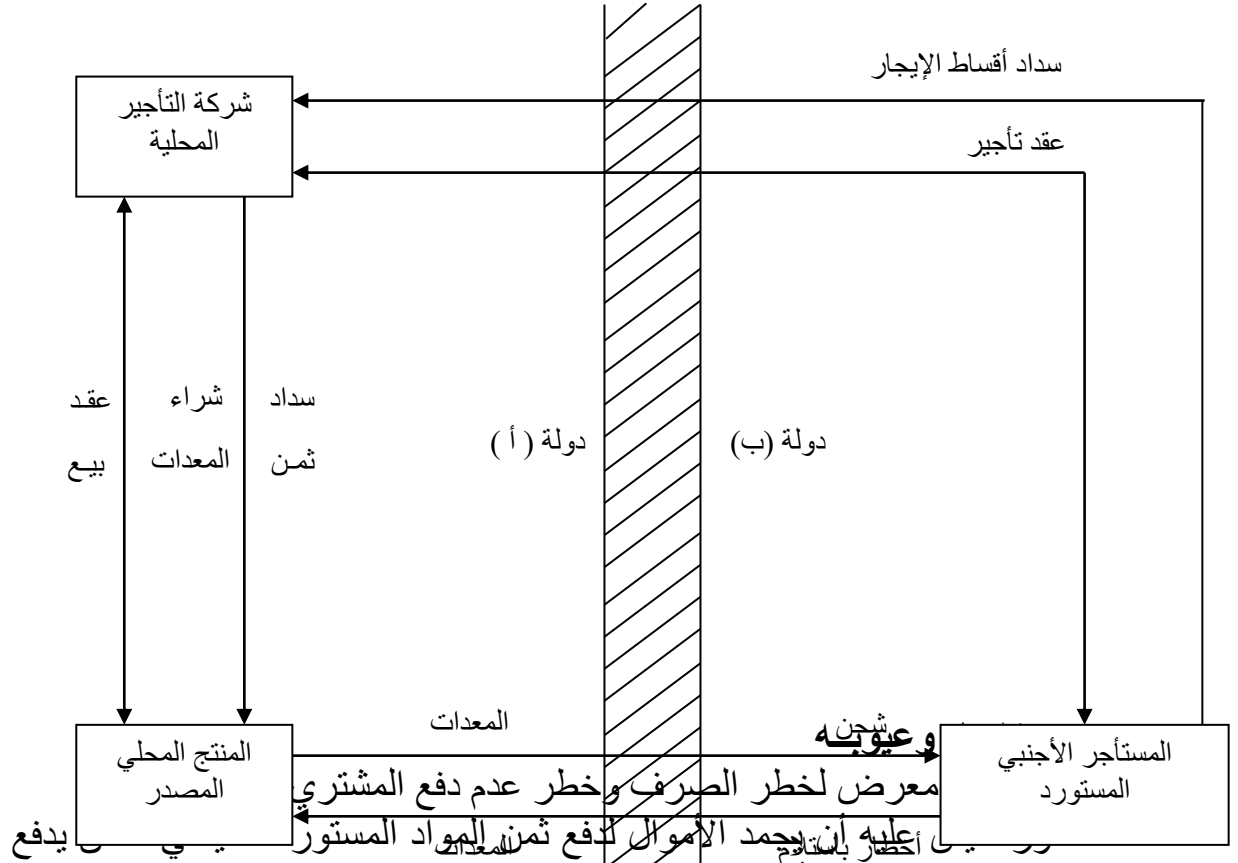
هو عبارة عن آلية للتمويل متوسط الأجل للتجارة الخارجية ، ويتمثل مضمون هذه العملية في بيع مصدر في دولة ما بعض المعدات التي ينتجها لشركة تأجير في نفس الدولة ، وقامت هذه الأخيرة بتأجير هذه المعدات إلى مستأجر أجنبي في دولة أخرى ، غير أنها تظل مملوكة لشركة التأجير طوال مدة عقد الإيجار ، وفي معظم الأحوال يقوم المستأجر بشراء المعدات المؤجرة بسعر منخفض في نهاية فترة التأجير ، وبهذا تعتبر عملية التأجير هذه كأنها تصدير معدات استغرقت سداد قيمتها مدة عقد الإيجار ، ويحدث التأجير التمويلي عبر الحدود في حالة السلع الرأسمالية ، كما هو الحال بالنسبة للطائرات والبواخر التي تستأجرها بغض الدول من دول أخرى .

كما تستخدم هذه الإعتمادات في تمويل العمليات العالمية الكبيرة مثل تمويل أنابيب النفط والغاز وبناء السفن.

وفي هذا الإطار جاء في قانون المالية لسنة 1996 إنشاء قرض الإيجار الدولي للمواد المتنقلة ذات الإستعمال المهني ، تخضع هذه العملية لنظام جمركي يعفي الحقوق والرسوم الجمركية عند القبول المؤقت لهذه المواد في نهاية فترة الإيجار وفي حالة إختيار شراء التجهيزات عن طريق قرض ، يلجأ المستورد إلى التخليص الجمركي.

والنظام 09-96 الصادر بتاريخ 03 جويلية 1996 لبنك الجزائر ، يضع الأسس العامة التي تحكم القرض التأجيري الدولي .  
والشكل الموالي يوضح سير عملية قرض الإيجار الدولي .





قيمة الإيجار التي يمكن أن تتعدل في الزمان حسب وضعيته المالية .  
 ✓ تكاليف الإيجار تكون بصفة عامة مرتفعة عن تكاليف القرض متوسط الأجل الذي يمنحه البنك ، وذلك لأن مبلغ الإيجار يتضمن ثمن التجهيزات المؤجرة ، أعباء الإستغلال وهوامش الربح لشركة قرض التأجير .  
 ✓ قد تواجه الشركة المؤجرة مشاكل قانونية وضريبية من جهة ، ومخاطر مالية وسياسية من جهة أخرى .

### 3- قروض التمويل المسبق credits de prefinancement

يساهم البنك في تزويد المؤسسة المصدرة بقرض تمويل مسبق ، حتى تتمكن من تمويل نفقاتها الجارية أو الاستثنائية الناتجة عن نشاطها التصديري .  
 فهذا النوع من القروض يوجه لتسهيل تجهيز وإعداد طلبيات هامة موجهة لسوق أجنبية ، وتكون هذه القروض في بعض الأحيان بمعدل ثابت ، وهي ما يعرف بقرض التمويل المسبق بمعدل مستقر .

وتظهر أهمية هذا النوع من التمويل ، كون التسبيقات التي يقبضها المصدر عند توقيع العقد أو خلال فترة الإنتاج أو إعداد الخدمات لا تغطي عادة إلا جزءاً من نفقات إنجاز العقد ، مما يؤثر سلباً على خزينة المصدر ، حيث تمكن هذه الطريقة من تغطية هذه الآثار .